

نقد أهم عناصر المشكلة الاقتصادية وتحليلها من منظور اقتصاد إسلامي

- ندرة الموارد ولا نهائية الحاجات.
- نطاق السوق والتناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع.

■ ندرة الموارد ولا نهائية الحاجات

● الفرع الأول: ندرة الموارد من منظور إسلامي:

رفض فريق من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي فكرة وجود ندرة نسبية في الموارد واستدلوا على صحة رأيهم بعدد من الآيات القرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (سورة إبراهيم : الآية ٣٤) وقد اعتبر هؤلاء أن المشكلة الاقتصادية ليست ندرة الموارد، وإنما هي بسبب الإنسان نفسه.

بينما يعترف فريق آخر من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بوجود الندرة النسبية فالأرض ليست كالجنة التي أعدها الله لعبادة، إذ يستطيع الإنسان في الجنة أن يحصل على ما يريد وبالكمية التي يريدها في أى وقت، وأما على الأرض، فإن الوضع يختلف فللحصول على السلعة لابد من جهد عمل ويستدل هذا الفريق بأدلة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿مَنْ شِئَ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ (سورة الحجر : الآية ٢١)

وأصح هو الفريق الثانى القائل بوجود الندرة النسبية، فعدم وجود الندرة النسبية يعنى أن الدنيا دار نعيم، فالندرة النبية هي الحافو على الحركة والعمل . ومن الثابت فى الواقع أن الموارد غير متوفرة بالكم والشكل والنوع والوقت المطلوب بالنسبة للفرد والمجتمع كما أنه من الثابت أن هذه الموارد كافية لتأمين حياة كريمة لنى البشر .

وزيادة على ذلك يعترف الإسلام بوجود ندرة على مستوى القطرى أو على مستوى البلد الواحد أو المنطقة الواحدة، إذ لا يمكن لأى بلد، أن يحقق اكتفاء ذاتياً م كل شئ، ولذلك كانت الحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية.

● الفرع الثانى: لا نهائية الحاجات من منظور إسلامى:

تعد الحاجات فى علم الاقتصاد لانهاية، ولذلك فإن عملية إشباعها تعد مستحيلة، ويعترف الاقتصاد الإسلامى بهذه الفكرة، ولكنه لا يرى ضرورة لإشباع جميع الحاجات بل أنه يمنع إشباع الكثير من الحاجات وبخاصة الحاجات المحرمة أو التى تؤدى إلى حرام.

وإن الحاجات محدودة ومقيدة بالطبيعة والنافعة ويدل ذلك قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ فِي السَّعْيِ وَالْطَّيِّبَاتِ وَهُمْ عَلَيْهِمُ الْخَبَرَاتُ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٧)

كما أن الحاجات الطيبة يمكن ترتيبها وفقاً لأهمية إلى ضروريات ثم

حاجيات ثم تحسينات.

أما الحاجات الخبيثة غير المشروعة فإنها غير محددة غالباً ، فالحاجة إلى

المال حاجة مشروعة، ويجب إشباعها إلى الحدود التى تخرج صاحبها من دائرة الاكتناز، أما بعد ذلك فإنها تكون حاجة خبيثة لا يصح إشباعها .

نظام السوق والتناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع

• الفرع الأول: نظام السوق (Market) في النظام الرأسمالي من منظور إسلامي:

بالغ دعاة النظام الرأسمالي كثيراً في أهمية نظام السوق ودوره في حل المشكلة الاقتصادية وتخصيص الموارد، وقد كان آدم سميث يطلق على هذا النظام اليد الخفية (*Invisible hand*) وكان يعتقد أن هذه اليد الخفية سوف تتدخل لحل المشاكل والأزمات، ولكن ذلك لم يحدث وبخاصة في ظل أزمة الكساد العامي الكبير عام ١٩٢٩.

إن الثمن يمكن أن يؤدي إلى أسعار سوقية عادلة في ظل المنافسة الكاملة وعدم وجود الاحتكار، بسبب أن المنافسة الكاملة لا يمكن تحقيقها في أرض الواقع فإن أشكال الاحتكار كامنة هي السائدة في ظل النظام الرأسمالي، ونتيجة لذلك لم ينجح نظام السوق في الوصول إلى أسعار عادلة، كما أنه لم ينجح في توفير الضروريات للناس بأسعار معقولة وزيادة على ذلك فقد فشل نظام السوق فشلاً ذريعاً في تخصيص الموارد التخصيص الأمثل، ولعل من أبرز الأدلة على ذلك ما هو مشاهد في العالم اليوم من سوء استخدام للموارد، متمثلاً في مشكلة الطاقة ومشكلة الغذاء وفجوة الأوزون وإحراق الغابات وانجراف التربة وإن التخصيص الأمثل للموارد لا يتحقق إلا بالالتزام بالضوابط البشرية الإسلامية والقيم والمبادئ الأخلاقية والتربوية التي تجعل الإنسان مسرولاً عن هذا الكوكب واستقراره وتقدمه وإعمارها بالخير وهذا ما دعا إليه الإسلام عندما اعتبر الإنسان خليفة الله في الأرض.

• الفرع الثانى: التناقض بين أشكال النتائج وعلاقات التوزيع من منظور إسلامى: يدعى الاشتراكيون أن أشكال الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة تؤدى إلى علاقات توزيع طائفة للعمل، وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية عندهم. ويرفض الإسلام فكرة قيام علاقات التوزيع على شكل الإنتاج، وتغير هذه العلاقات بتغير شكل الإنتاج، لأن نظام التوزيع الإسلامى يقوم على أسس وقواعد ثابتة، ومن جهة أخرى فإن العامل الاقتصادى ليس هو الأساس فى تكوين نظام التوزيع أو تكوين الأنظمة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والفكرية، كما تدعى الاشتراكية.

فمن الممكن أن يحتفظ نظام واحد بكيانه وصلاحيته على مر الزمان مهما اختلفت أشكال الإنتاج وهذا ما أثبتته نظام التوزيع الإسلامى، فقواعد التوزيع فى الإسلام قواعد ثابتة تصلح لعصر المحراث، فالعلاقات بين الناس تقوم على التراحم والتعاون فى ظل سيادة قيم ومبادئ ربانية، ولا تقوم على الصراع أو التناقض، لأن الناس يكملون بعضهم بعضاً فمن المستحيل أن يكون الناس متساوين فى المستوى المادى ولذلك فلا بد من التعاون والتكامل بدع الصراع. وبناء على ذلك عندما تنضبط الملكية الخاصة بالأخلاق فإنها لن تؤدى إلى استغلال وعندما تلتزم بأولويات المجتمع وظروفه فإنها ستحقق المصلحة العامة.